الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هنتنغتون وفوكوياما ومسار التاريخ

سعد محمد رحيم
كاتب

يقدم صموئيل هنتنغتون في كتابه (صدام الحضارات) فرضية أن حروب المستقبل ستكون على الخطوط الفاصلة بين الحضارات ، أما مصدرها فلن يكون إيديولوجياً ولا اقتصادياً وإنما ثقافياً. ومع أن هنتنغتون يتحدث كثيراً عن التاريخ إلاّ أن فرضيته هذه تؤشر لا تاريخية نظرته بتأكيده على الجواهر الثابتة للتجمعات البشرية. وتعد هذه الأطروحة هي الأشد تشاؤماً في الأدب السياسي الرأسمالي الغربي بعد حقبة الحرب الباردة. لكن الأخطر هو إقرار هنتنغتون فرضية أخرى مكملة مؤداها أن في "سياسات الحضارات لم تعد شعوب وحكومات الحضارات غير الغربية موضوعات للتاريخ باعتبارها أهدافاً للاستعمار الغربي ، بل انضمت إلى الغرب باعتبارها من محركي التاريخ ومشكليه". وإذ ذاك سيؤكد التفاعل بين الحضارات وعي الحضارات بذاتها وإدراكها للفروقات بين بعضها بعضاً. فهنتنغتون يتجاوز هنا أطروحة أن التاريخ هو تاريخ الغرب ، ومن صنع الغرب ، ليس إلاّ ، غير أنه يضع الأنا (الغرب الرأسمالي) مع الآخر (غير الغرب) أمام آفاق دامية من حروب وصراعات مرتقبة لن تنتهي.

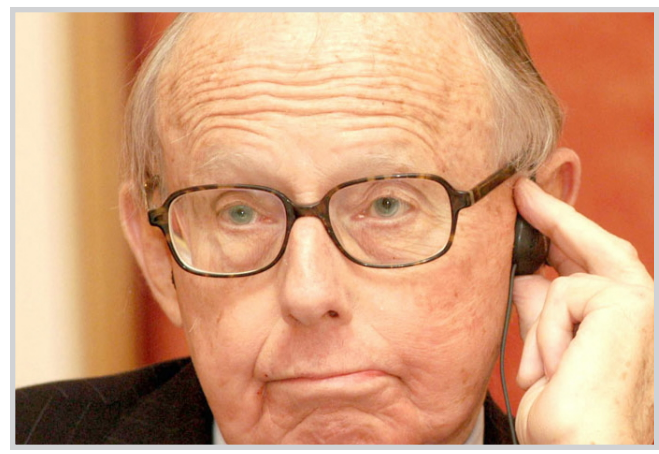
صموئيل هنتنغتون

فرانسيس فوكوياما

ومن الأفكار التي يسوقها لتعزيز وتسويغ فرضيته؛ يرى "أن الفروق بين الحضارات ليست فروقاً حقيقية فحسب، بل هي فروق أساسية". ويشير إلى الدور المزدوج للغرب؛ "إن غرباً في أوج قوته يواجه كيانات ليست غربية ترغب في تشكيل العالم بطرائق غير غربية، ولديها الإرادة والإمكانات للقيام بذلك". وبطبيعة الحال فإن هذا التشكيل، على وفق تخريج هنتنغتون لن يتعدى حدود الإطار الرأسمالي، ولن يقترح نمطاً مغايراً للرأسمالية. فالمجال الحيوي للرأسمالية كان يأخذ بالاتساع منذ أكثر من قرنين من الزمان. وها هو يدعي الامتداد على مساحة الكون كله. وقلب صورة الصراع من اقتصادي طبقي إلى حضاري/ ثقافي هو أيضاً نوع من التمويه على الانقسامات الاجتماعية الطبقية داخل المنظومة الرأسمالية نفسها، ومحاولة للجم التناقضات الداخلية. وهو من ناحية ثانية تمرير لفكرة أن لا وجود لفرضية تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية مختلفة وبديلة، ولنظام اقتصادي سياسي نقيض للنظام الرأسمالي. من هنا فإن فرضية (صدام الحضارات) هو أيضاً تعزيز لفكرة (نهاية التاريخ) وإن كانت توحي بغير هذا في ظاهرها. فأن نجعل للصراعات وجهاً غير اقتصادي أو طبقي معناه أن ندعم فكرة بقاء الرأسمالية إلى الأبد وإقفال التاريخ بفكرة خلود النموذج الرأسمالي. والديالكتيك الهيجلي الذي يتغيا علاقة مرضية بين السيد والعبد، عبر طريق طويل، يصل، بمنظور فوكوياما، الذي يضع نصب عينيه هيجل، كما فسّره كوجيف، إلى الديمقراطية الليبرالية الحديثة. فمشكلة التاريخ الإنساني على حد قوله "يمكن رؤيتها بمعنى معين وكأنها البحث عن وسيلة لإرضاء الأسياد والعبيد معاً في رغبتهم بالاعتراف، على قاعدة التبادل والمساواة؛ فالتاريخ عندئذ ينتهي بانتصار نظام اجتماعي معين يحقق هذا الهدف". ولا ندري إن كانت العلاقة المرضية تبقي السيد سيداً والعبد عبداً، أم لا، طالما أنه يتحدث عن الجانب (التيموسي) الخاص وخلاصته أن يشعر الإنسان بحريته وكرامته ويحققهما، بناءً على قاعدة التبادل والمساواة؟ وفيما إذا كان انتصار النظام على نفسه أو على نظام نقيض؟ فالرأسمالية لا تظهر إلاّ على أرضية تقسيم طبقي وإلا لن تعود رأسمالية.

وفي ظل الرأسمالية لم يتحرر الإنسان.. ظل منطق السيطرة نفسه ولم يتغير سوى الشكل والطريقة، واستمرت علاقات التبعية، ولكن بشكل آخر وطريقة مختلفة. فبعدما اندثرت صورة تبعية القن للسيد الاقطاعي، ببعدها الشخصي حل محلها كما يحلل ماركوز "نوع آخر من التبعية التي تخضع المرء (لنظام أشياء موضوعي) القوانين الاقتصادية، السوق، الخ". وتتقنع هذه التبعية بالعقلانية "عقلانية مجتمع يدافع عن بنيته الهرمية ويستغل في الوقت نفسه وعلى نحو أنجع باطراد الموارد الطبيعية والفكرية ويوزع على نطاق متعاظم باستمرار أرباح هذا الاستغلال". فقد وجدت عقلانية تكنولوجية تحمي نظام السيطرة والتبعية وتبرر منطقها.. توفر من جهة الرفاهية وتزيد من إنتاجية العمل، ومن جهة ثانية يصبح لوغوس التقنية لوغوس العبودية المستديمة. وهنا يصل ماركوز إلى استنتاج أنه "قد كان في الإمكان أن تكون قوة التكنولوجيا قوة محررة عن طريق تحويل الأشياء إلى أدوات، ولكنها أصبحت عقبة في وجه التحرر عن طريق تحويل البشر إلى أدوات" ليغدو الاغتراب مركباً، وعلاقة المرء مع ذاته والمجتمع أشد التباساً.

من هنا يمكن قراءة كتاب (صدام الحضارات) كونه الوجه الآخر لكتاب فوكوياما (نهاية التاريخ) أو هو مكمل له. فالمسكوت عنه في الكتاب الأول هو أن المؤلف يبغي إعلامنا أن الرأسمالية الغربية حققت نصرها النهائي. وإذا كان لابد أن تخوض صراعاً ما فإن العدو هناك في الخارج. فهنتنغتون يريد إقفال التاريخ في الغرب أيضاً حيث يبقى قوة قرار سياسي واقتصادي وثقافي وعسكري كوني لا تضاهى. ومن جهة ثانية يريد أن يقول أن لا خطر في الداخل، ومن الداخل؛ لقد جرى تصفية العدو الداخلي.. هذا ما يقوله لا وعي نصه وإن لم يصرح به. فأن تجري الصراعات على الحدود الثقافية فهذا يعني أن الغرب الرأسمالي له ثقافته الفريدة المتجانسة التي تجعله كتلة واحدة صلدة في مواجهة كتل أخرى ثقافية متجانسة صلدة ومختلفة (الإسلام الأصولي، الشيوعية الكونفوشيوسية الصينية، الخ).

تقرب مقولة (نهاية التاريخ) الفكر الرأسمالي أو تدخله في الفضاء الديني. يكف الفكر عندئذ عن أن يكون مقترحاً تاريخياً، ويتخلى عن نسبيته، أو عن بعده العلمي وواقعيته ويتطوب.. كانت الشيوعية الأرثوذكسية كذلك وها هي الرأسمالية تحذو حذوها بردائها الليبرالي وأفقها العولمي.. لكن، ليس ثمة من نظام اقتصادي ـ اجتماعي خالد. ومقولة (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) خرافة محض، والرأسمالية نفسها تغيرت خلال قرنين، في جزء مهم من بنيتها وأدائها، على الرغم من حفاظها على جوهرها، ووظائفها الرئيسة.. إن اندماج أعداد متزايدة من البشر في نسيج النظام الرأسمالي، فاقدين بعد النفي وقد ارتبطت مصلحتهم بمصلحة النظام يجعل من النظام ذاته مختلفاً، نسبياً، عن ذاك الذي تحدث عنه ماركس.

لا تقترح الرأسمالية نظاماً سياسياً واحداً، هي التي أفرزت الديمقراطيات الليبرالية والنازية والفاشية والأنظمة الديكتاتورية العسكرية بأقنعة متعددة متباينة. وأحياناً متضادة ومتصارعة. ولأنها مرنة، مطواعة، متقلبة، تمتلك القدرة على استيعاب أشكال من الأنظمة السياسية بشرط أن تحافظ هذه الأنظمة على جوهر الرأسمالية المتمثل باحترام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والحرية الاقتصادية (حرية المزاحمة) بهذا القدر أو ذاك، والسعي نحو الربح المادي. كما أن النظريات كافة، وقد أثبتت التجارب ذلك، تتكيف مع الرأسمالية فضاءً ووجوداً وفكراً، بما فيها الدينية، أو تكيفها الرأسمالية، تتعايش معها وفي ظلها، تكون جزءاً من نسيجها، مهيأة، إن لم نقل للذوبان أو التعاشق، فلنوع من المسايرة أو التواطؤ، إلا الماركسية ولذا فيبدو وكأن شبح ماركس وحده، هو ما يخيف في نهاية المطاف. واليوم، لن نستطيع أن نفكر بالرأسمالية، حتى بعد مائة وخمسين سنة على صدور البيان الشيوعي من غير التفكير بالشبح المتنقل، ليس في أوروبا وحدها، وإنما في العالم كله.. الشبح المترصد والمتربص والواعد.

صحيح أن الرأسمالية أثبتت أنها أقوى مما تصور ماركس، وكانت ماردا ولكن ليس بأرجل من طين كما أخبرنا لينين. وهي في كل مرة كانت تمضي خطوة أبعد لتأكيد سطوتها، وهذا يعني أنها لم تستنفد بعد مسوغاتها التاريخية، ولم تؤد مهمتها التاريخية كاملة التي كان ماركس على وعي شديد بها. وها هي تقترح مرحلة جديدة في تطورها تسميها العولمة. واليوم وعت الرأسمالية ذاتها أكثر، وحتى بمعونة التصور الماركسي. وهذا الوعي ساعدها في التعامل مع أزماتها، من طريق إيجاد حلول لبعضها، والمعايشة مع بعضها الآخر، وإدارة تلك الأزمات بنجاح لا بأس به في أغلب الأحيان. وإذا كان المنطق التاريخي الذي يقول بالتحول الدائم للمجتمع والعالم لا يبيح لنا الركون إلى فرضية نهاية التاريخ فإننا بالمقابل لا نعرف متى ستكون هناك الانتقالة الحاسمة نحو نظام اقتصادي ـ اجتماعي جديد، وتشكيلة اقتصادية اجتماعية مغايرة وكيف ستحدث، وما طبيعة ذلك النظام المرتقب وتلك التشكيلة؟، بأية خريطة اجتماعية/ طبقية، وفي أي شكل مؤسساتي ستكون وهل ستحصل تلقائياً نتيجة تطور القوى المنتجة والمعارف ومن ثم تبدل علاقات الإنتاج، أم عن طريق الثورة. وهذه الأخيرة من سيقودها، وما هي القوى الاجتماعية التي ستكون أداتها؟. وأيضاً؛ هل العولمة هي الحلقة الأخيرة في تطور الرأسمالية؟ هل هي المقدمة الأولى لنظام مغاير سيتحقق عند مستوى آخر لصراع المتناقضات، قد لا يتخذ دائماً طابعاً مباشراً علنياً وعنيفاً؟. أو؛ هل تستطيع الآليات الديمقراطية (الليبرالية) كما هي متبعة في البلدان الرأسمالية من التمهيد لمجتمع أكثر عدالة، لا بوصول القوى السياسية اليسارية إلى الحكم فحسب، بل لأن هذه الآليات ستتيح الفرصة لتحقيق مكاسب مضافة وكبيرة للفئات الاجتماعية المهمشة والفقيرة؟.

لا أحد بمستطاعه التكهن تماماً، في راهننا المتقلب، بصورة المجتمع الإنساني بعد نصف قرن أو قرن. وقطعاً إذا ما توفرت حرية أكبر للبشر وعدالة اجتماعية واقتصادية أفضل وبيئة مشجعة لتفتح الطاقات وتلبية الحاجات الأساسية وتنمية الموارد من دون الإضرار بالبيئة الحيوية للإنسان فإن نوعاً من النظام السياسي الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن تسميته بالاشتراكي، أو أية تسمية أخرى تقترن بالعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قد يكون مختلفاً عن ذاك الذي كان في ذهن الرواد الاشتراكيين العظام منذ القرن التاسع عشر. فالرأسمالية إذ تضطر، في كل مرة إلى التنازل عن بعض امتيازات النخبة الرأسمالية لصالح الفئات والطبقات العاملة والفقيرة، إنما تعمل، على الضد من إرادتها، على هز، ولو قليلاً، أسس نظامها وبنيتها. فأي مكسب جديد يحصل عليه الإنسان الاعتيادي، أو الشعوب المستعمرة، أو الطرفية بمفهوم سمير أمين، يعد اقتراباً، وإن كان ضئيلاً، من حلم ماركس وغيره من المفكرين الإنسانيين. وفي النهاية ليس المهم أن تكون صورة المجتمع مطابقاً لأحلامنا الحالية بل المهم أن تجسد، بدرجة عالية، القيم الكبرى للإنسانية (الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والتقدم والرقي الفكري والتعايش والسلام) على أرض الواقع، وفي التاريخ.

الانتخابات الباكستانية الأخيرة كشفت هشاشة قوى الإسلام السياسي

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي- البحرين

حفلت الانتخابات التشريعية الباكستانية التي جرت في الثامن عشر من فبراير المنصرم بأمور كثيرة تصلح لأن تكون شواهد وأدلة دامغة على خرافة بعض المقولات والنظريات الرائجة. غير أن المحللين والمراقبين العرب - ولأنهم يحكمون على الأمور بعواطفهم أو ميولهم السياسية أو من منطلقات كراهيتهم المرضية المزمنة لأمريكا وحلفائها، لم يتوقفوا إلا عند أمرين: اولهما هو الخسارة التي مني بها أنصار الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف من مرشحي حزب الرابطة الإسلامية-جناح القائد الأعظم الذي حل في المركز الثالث بحصوله على ٤١ مقعدا. وهي الخسارة التي وصفت أيضا بأنها هزيمة لنفوذ واشنطون في هذا البلد ولحربها على الإرهاب. وثانيهما هو شكل الحكومة المقبلة في ظل عدم حصول أي من الأحزاب السياسية على الأغلبية المطلقة، ورجحان احتمال تشكيل حكومة ائتلافية بقيادة الحزب صاحب العدد الأكبر من المقاعد النيابية، أي حزب الشعب.

وبعبارة أخرى، لم يسترع انتباه المراقبين والمحللين العرب مثلا أن مشرف هذا الذي يتهمونه بالعمالة والديكتاتورية هوأول حاكم عسكري في تاريخ باكستان - وربما العالم - ينظم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة باعتراف المراقبين الدوليين وقوى المعارضة، بل ويقبل بنتائجها التي جاءت في غير صالح حلفائه السياسيين. لم يسترع انتباههم أيضا فشل تنظيمي القاعدة وطالبان الإرهابيين في ترجمة تهديداتهما بإعاقة الاستحقاق الانتخابي وقتل كل من يقترب من صناديق الاقتراع، رغم كل ما قاما به من عمليات قتل وسلوكهم وحياتهم، فلا ينحصر فقط في حقيقة ما أفرزته صناديق الاقتراع من فوز كبير لحزب البلاد العلماني الأكبر (حزب الشعب بقيادة آل بوتو)، وحصوله على المركز الأول ب ٨٧ مقعدا من مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ٢٧٢ مقعدا، فضلا عن تحقيقه لانتصارات قوية ومهمة في انتخابات المجالس التشريعية الإقليمية، أو فوز حزب علماني آخر هو حزب رابطة عوامي ذو الميول الاشتراكية في معقل الإسلاميين المتشددين في ولاية الحدود الشمالية الغربية، بل يتعدى كل ذلك إلى تلقي تحالف الأحزاب الإسلامية المعروف باسم "جمعية العمل المتحدة" ضربة موجعة بحصولها فقط على نسبة ٣ بالمائة من الأصوات مقابل ١١ بالمئة في الانتخابات السابقة التي جرت في عام ٢٠٠٢، ناهيك عن خسارة كل زعاماتها المعروفة لمقاعدهم البرلمانية.

الأمر الآخر الذي يمكن استنتاجه من نتائج هذه الانتخابات، هو أن قوى الإسلام السياسي التي كثيرا ما تصور نفسها على أنها صاحبة سطوة و نفوذ في أوساط الجماهير، أو أنها بإشارة منها تستطيع إرباك الأمور وقلب النتائج لصالحها، فيما هي في الحقيقة لا تملك سوى الجعجعة الفارغة والتلاعب بعواطف العامة و المحبطين والأميين. فها هو تحالف "جمعية العمل المتحدة" الذي لم يكف منذ ظهوره على الساحة السياسية في عام ٢٠٠٢ كجماعة معارضة لنظام الرئيس برويز مشرف على خلفية انضمام الأخير إلى الحرب الدولية ضد الإرهاب، عن التهديد والوعيد باكتساح أية انتخابات نزيهة أو إخراج الملايين إلى الشوارع للاحتجاج، يفشل حتى في الاحتفاظ بسيطرته على المجلس التشريعي لمعقله القبلي في إقليم الحدود الشمالية الغربية الذي كثيرا ما تباهى بنفوذه فيه.

والمعروف أن هذه القوة السياسية التي لم تعد تملك اليوم سوى ٣٦ مقعدا من مقاعد البرلمان، من بعد أن كان لها في البرلمان السابق ٦٩ مقعدا (فازت بها في انتخابات عام ٢٠٠٢ بفضل استغلالها الجيد للعواطف الشعبية الملتهبة وقتذاك في أوساط أبناء وزيرستان وبلوشستان ضد التدخل الأمريكي في أفغانستان) هي عبارة عن تحالف خمس جماعات متشددة لا يجمعها سوى هدف إقامة الدولة الدينية المطبقة للشريعة والحدود و الحسبة في باكستان بدعوى أن الأخيرة قامت على أساس الإسلام وان دستورها يعتبر الشريعة المصدر الوحيد للقوانين، في إشارة إلى دستور ١٩٧٩ الذي اقر زمن الرئيس الأسبق ضياء الحق. و إن كان من أمر آخر تشترك فيه هذه الجماعات الخمس فهو السياسات الغامضة و الملتوية إزاء الإرهاب و أعمال العنف والعمليات الانتحارية. و تشمل هذه الجماعات كل من:

١- جماعة علماء الإسلام- فصيل مولانا فضل الرحمن الذي يتبنى خطا متشددا من الأفكار الديوبندية من تلك التي تلقى رواجا لدى أبناء القبائل البشتونية والبلوشية في شمال البلاد.

٢- جماعة علماء الإسلام- فصيل مولانا سميع الحق الذي له أنصار و مريدين في قرى السند و البنجاب الريفية، و الذي اختلف لاحقا مع جماعة فضل الرحمن وانسحب من التحالف في أواخر عام ٢٠٠٥,

٣- (جماعت إسلامي) وهو بمثابة الفرع الباكستاني لجماعة الإخوان المسلمين، ويقوده قاضي حسين احمد. ولهذه الجماعة امتداد في بنغلاديش يعود إلى زمن ما قبل انشطار باكستان في عام ١٩٧١، وهو ممثل في البرلمان البنغلاديشي بعدد من المقاعد رغم الشكوك التي تطارده حول ضلوعه في الإرهاب و حوادث العنف التي شهدتها دكا في السنوات الأخيرة.

٤- تنظيم طريق إسلامي، وهو تنظيم شيعي كان يعرف سابقا بالطريقة الجعفرية الباكستانية.

٥- تنظيم جماعت أهل الحديث، وهو تنظيم سياسي يتبنى التعاليم الوهابية.

وإذا كان هناك من شيء يمكن أن نضيفه حول هذه القوة السياسية الانتهازية فهو أنها كانت قد هددت في العام الماضي بالانسحاب من الجمعية الوطنية و المجالس التشريعية الإقليمية، لكن دون أن تنفذ تهديدها-وذلك احتجاجا على تمرير البرلمان لتعديل دستوري يتيح للمحاكم المدنية النظر في قضايا الاغتصاب بدلا من المحاكم الإسلامية العاملة وفق قوانين وضوابط الشريعة، من تلك التي لا تعترف بحدوث الاغتصاب إلا بوجود خمس شهود ذكور عدول، و إلا اعتبر ادعاء المغتصبة قذفا يستوجب معاقبتها. والجدير بالذكر أن الرئيس مشرف وقف شخصيا خلف التعديل في محاولة منه للحد من حوادث الاغتصاب في باكستان ومعاقبة مرتكبيها، وأيضا من اجل تحسين صورة البلاد أمام جماعات حقوق الإنسان.

وأخيرا فإنه من الأهمية بمكان التوقف عند ظاهرة أخرى غير مسبوقة في الانتخابات الباكستانية، ألا وهي طريقة التصويت والاقتراع التي لم تعتمد على كاريزما المرشح أو فصاحته، أو نفوذه، أو علاقاته، أو ما ينفقه من مال سياسي، بقدر ما اعتمدت على معايير جديدة متعلقة بالخطط والبرامج الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة وانتشال البلاد من آتون العنف والجريمة والفوضى والفساد وسطوة الميليشيات. ولعل هذه الظاهرة هي التي تفسر كيف أن الفائز هذه المرة لم يكن رجل الدين المختفي خلف لحية طويلة أو عمامة سوداء وشعارات وحلول طوباوية، وإنما رموز الطبقة الوسطى من العلمانيين المتعلمين، أصحاب المهن الرفيعة مثل الأطباء والمحامين والمهندسين والأكاديميين والصحافيين.